

مقتطف من الخطاب الملكي السامي
لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة استقبال أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
وأعضاء هيئة التحكيم المستقلة للتعويض
وذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
12 رمضان 1421 هـ، 9 جنبر 2000م

"... واعتبار الكون صيانة حقوق الإنسان وحرية المواطنين والجماعات والهيئات وضمن ممارستها تعد أمانة دستورية من صميم مهامنا السامية، فقد آلينا على أنفسنا مواصلة العمل على النهوض بحقوق الإنسان وتعزيز كرامة المواطن ضمن مفهوم شمولي لحقوق الإنسان باعتبارها رافعة قوية للتنمية مترابطة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وما لبثنا أن أحدثنا هيئة مستقلة للتحكيم انكبت على تعويض أضرار الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي.

ونود بهذه المناسبة أن نعرب عن كبير تنويرنا بما تحلى به أعضاؤها من حكمة وتجرد وموضوعية في معالجتهم لقضية شانكة مؤكدين عزمنا الراسخ على تعزيز هذه الهيئة بجميع الوسائل المادية والبشرية، من أجل الطي النهائي العادل والمنصف والحضاري لهذا الملف، وتعبئة كل الطاقات لاستكمال بناء دولة الحق والقانون الذي يعد خير حصانة ضد كل أشكال التجاوزات".